MEDECINS SANS FRONTIERES
أطبّاء بلا حدود

تسليح المياه

كيف حرمت إسرائيل غزة من المياه ودمّرت أنظمتها وشبكات الصرف الصحي

©Mohammed Baba

الملخص

يوثّق هذا التقرير استخدام السلطات الإسرائيلية الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سلاحًا ضد سكان قطاع غزة، وقوّضت هذه الخدمات بشدّة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. يستند التقرير إلى البيانات التشغيلية والدلائل الطبية التي جمعتها منظمة أطباء بلا حدود بين يناير/كانون الثاني 2024 وديسمبر/كانون الأول 2025، إلى جانب شهادات مباشرة جُمعت خلال الأشهر الأخيرة من عام 2025. ويخلص إلى أن حرمان السكان من خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ليس عرضيًا، بل هو نتيجة سياسات وإجراءات اتخذتها السلطات الإسرائيلية، تسببت في فرض ظروف معيشية تدميرية وغير إنسانية على 2.1 مليون شخص في غزة، وما ينجم عن ذلك من عواقب جسيمة على صحتهم وكرامتهم وسلامتهم.

يواجه الفلسطينيون في غزة شحًّا **مُفتعلًا في المياه**. فرغم أن أطباء بلا حدود تُعدّ أكبر جهة غير حكومية منتجة للمياه في غزة، وكانت لغاية يناير/كانون الثاني 2026 توزّع أو تنتج أكثر من 4.7 ملايين لتر يوميًا، تبقى الاحتياجات أكبر بكثير من الكميات المتوفرة. فبين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2025، نفدت المياه في واحدة من كل خمس نقاط توزيع أدارتها أطباء بلا حدود فيما كان الناس لا يزالون ينتظرون دورهم. وفي كثير من الأحيان، تضطر العائلات إلى تفضيل الشرب على الطهي أو الغسيل، وتقليص العناية بالنظافة الشخصية واللجوء إلى مصادر مياه غير آمنة أو مالحة عند انقطاع الإمدادات الإنسانية. وبين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويناير/كانون الثاني 2026، ارتفعت أسعار المياه التي يوفرها القطاع الخاص بنسبة وصلت إلى 500 في المئة، ما جعلها بعيدة عن متناول معظم الأسر التي فقدت مصادر دخلها.

يعاني سكان غزة من **ظروف قاسية ويمكن تفاديها بالكامل في مجالي الصرف الصحي والنظافة**. فقد انهارت أنظمة الصرف الصحي في الواقع. وفي مخيمات النزوح، تضطر العائلات إلى حفر ما يشبه المراحيض داخل خيامها أو إلى مشاركة مرحاض واحد مع عدد كبير من الناس، وسرعان ما تمتلئ هذه المراحيض التي تكون غالبًا شديدة القرب من آبار المياه، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية. كما تتسبب الأمطار الغزيرة في فيضان هذه المرافق البدائية، فتنتشر النفايات والبكتيريا البرازية. وتتراكم النفايات الصلبة في أماكن المعيشة بسبب توقف أنظمة جمعها ونقص الوقود. أما مستلزمات النظافة، مثل الصابون ومواد التعقيم والحفاضات ومنتجات الدورة الشهرية، فإما أنها غير متوفرة أو شحيحة، ولا تزال باهظة التكلفة.

يؤدي حرمان السكان في غزة من الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى الإضرار المباشر بصحتهم وكرامتهم وسلامتهم.

تعالج فرق أطباء بلا حدود اليوم أعدادًا أكبر بكثير من الحالات **الصحية** المرتبطة بنقص المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة مقارنة بما كانت عليه قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، وذلك نتيجة التدهور المفاجئ في ظروف المعيشة. ووفقًا لمسح أجرته أطباء بلا حدود، أفاد نحو شخص واحد من كل أربعة أشخاص شملهم الاستطلاع بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2025 بمعاناتهم من الإسهال خلال الشهر السابق. وفي مراكز أطباء بلا حدود للرعاية الصحية الأولية، يشكّل الأطفال دون الخامسة عشرة النسبة الأكبر من المرضى المتأثرين، كما أن للإسهال تبعات خطيرة على **النساء** الحوامل ويعرّض حملهنّ لمخاطر إضافية. وتؤدي هذه الأمراض المرتبطة بنقص المياه النظيفة والصابون إلى زيادة خطر إصابة المرضى بسوء التغذية.

علاوة على ذلك، يؤدي شحّ المياه والنظافة، إلى جانب العيش في خيام مكتظّة وملاجئ مؤقتة، إلى انتشار الأمراض الجلدية. وقد مثّلت هذه الأمراض نحو 18 في المئة من مجمل استشارات الرعاية الصحية الأولية التي قدّمتها أطباء بلا حدود خلال عام 2025. كما تنتشر حالات الجرب والقمل بين أفراد الأسرة الواحدة، وتلتهب الجروح، وقد تتلوث أحيانًا بالحشرات. ويضطر المرضى الذين تعالجهم المنظمة للعودة إلى ظروف معيشية غير صحية، مما يجعلهم في حاجة متكررة إلى الرعاية الطبية. ولا تقتصر تبعات غياب المياه وخدمات الصرف الصحي على الصحة الجسدية فحسب، بل تمتدّ لتترك أثرًا بالغًا في الصحة النفسية أيضًا. ويلاحظ الاختصاصيون النفسيون في أطباء بلا حدود مستويات مرتفعة من الضيق النفسي، وهي ناجمة عن المعاناة اليومية لتأمين ما يكفي من المياه ومستلزمات النظافة، فيما يتحمّل الأطفال على وجه الخصوص نصيبًا كبيرًا من هذه الأعباء والضغوط.

يعيش الناس في ظروف **تمسّ كرامتهم**، ويكاد ينعدم الحدّ الأدنى من الخصوصية للاستحمام، إن توفّر أصلًا، فيما يُجبرون على استخدام مراحيض مؤقتة ومكتظّة يتشاركونها مع أشخاص لا يعرفونهم. وقد أصبح العجز عن الحفاظ على النظافة مصدرًا للمعاناة، وقوّض شعور السكان بكرامتهم، ولا سيما لدى النساء وكبار السن والأشخاص المتعايشين مع عجز.

تؤدي ضخامة الاحتياجات، ومحدودية إمدادات المياه، وتدمير شبكات توزيع المياه، إلى إجبار السكان على التجمع للحصول على المياه، ما يفضي بدوره عن مخاطر **سلامة** إضافية أثناء عمليات توزيع المياه. ومع الأعباء الهائلة التي تتحمّلها العائلات لتأمين نجاتها، لا تجد كثير من الأسر خيارًا سوى إرسال أطفالها. وأثناء توجههم لجلب المياه، قد يشعر بعض الأطفال بالخوف، أو يضلّون الطريق، أو يتعرضون للإصابة، بل وقد يفقدون حياتهم.

يوثّق التقرير استخدام الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سلاحًا ضد الفلسطينيين، بما يعرّض مجمل سكان غزة للخطر، وذلك عبر ثلاث آليات رئيسية: تدمير البنية التحتية واستهدافها؛ وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية داخل غزة من خلال التهجير القسري ومنع التنقّل؛ والمنع الممنهج للإمدادات الأساسية أو تأخيرها.

تسبّبت العمليات العسكرية التي تنفّذها إسرائيل في دمار **واسع للبنية التحتية.** فقد تضرّر أو دُمّر قرابة 90 في المئة من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. أُخرجت عن الخدمة محطات تحلية المياه والآبار وخطوط الأنابيب وشبكات الصرف الصحي أو أصبح الوصول إليها مستحيلًا. كما وثّقت أطباء بلا حدود عدة حوادث تعرّضت فيها صهاريج المياه والآبار التابعة لها، والتي تحمل شعارها بوضوح، لإطلاق النار أو التدمير، وغالبًا ما وقع ذلك أثناء توزيع المياه على السكان، مما عرّض الفلسطينيين والعاملين في المجال الإنساني للخطر وأدّى إلى إصابة عدد منهم، فضلًا عن إلحاق أضرار بالمعدات.

فرضت السلطات **الإسرائيلية واقعًا حدّ بشكل كبير من الوصول إلى الخدمات الأساسية داخل القطاع.** وفي بعض الفترات، طالت أوامر الإخلاء وقرارات الجيش الإسرائيلي بمنع السكان من دخول أجزاء من غزة أكثر من 80 في المئة من مساحة القطاع. وعند إعداد هذا التقرير، لم يكن الفلسطينيون قادرين على الوصول إلى 58 في المئة من أراضي القطاع. كما أجبرت السلطات الإسرائيلية أطباء بلا حدود مرارًا على تعليق عمليات توزيع المياه. وفقدت المنظمة أصولًا أساسية لإنتاج المياه، واضطرت إلى نقل وحدات إنتاج مياه الشرب إلى مواقع أخرى، ما قلّص كميات المياه المتاحة لمئات آلاف السكان.

في الوقت نفسه، **تعرقل السلطات الإسرائيلية إدخال المواد الأساسية** إلى القطاع. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، قُطع التيار الكهربائي والوقود أو فُرضت قيود صارمة عليهما، علمًا أنهما عنصران أساسيان لمعالجة المياه وتوزيعها. كما رُفضت طلبات لإدخال إمدادات حيوية أو تُركت من دون رد، بما في ذلك وحدات تحلية المياه، والمضخات، والكلور ومواد أخرى مستخدمة في معالجة المياه، وخزانات المياه، ومبيد الحشرات، والمراحيض. حتى عندما تُمنح الموافقة، كانت الشحنات تُمنع عند المعابر، فتظلّ المعدات المنقذة للحياة عالقة لأشهر. وتتعامل السلطات الإسرائيلية مع المساعدات كما لو كانت صنبور مياه، تغلقه أو تفتحه قليلًا، فلا تسمح إلا بدخول قطرات منها إلى القطاع. ومنذ الأول من يناير/كانون الثاني 2026، رُفضت جميع طلبات أطباء بلا حدود لإدخال أي إمدادات عبر الآلية المخصّصة لذلك، والتي تخضع فيها الموافقة لقرار السلطات الإسرائيلية. ويقوّض هذا الحصار على الإمدادات وصول السكان إلى المياه، ويَحول دون استعادة البنية التحتية المتضرّرة.

تُفضي نتائج هذه السياسات والإجراءات التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية إلى **عقاب جماعي لسكان غزة من خلال حرمانهم من الخدمات والإمدادات اللازمة لبقاء المدنيين على قيد الحياة.** وبصفة إسرائيل سلطة الاحتلال، فهي ملزَمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وحماية البنى التحتية المدنية، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي. غير أن التقرير يخلص إلى أن التدمير الواسع للبنية التحتية المدنية، وفرض القيود على الوصول والتنقّل أمام الجهات العاملة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة داخل غزة، وتكرار تهجير السكان قسرًا، ومنع إدخال الإمدادات اللازمة لهذه الخدمات، كلها أمور خلقت ظروفًا تتعارض مع الكرامة الإنسانية ومقومات النجاة.

©Nour Alsaqqa/MSF

الحاجة ملحّة لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان وصول السكان إلى المياه وخدمات الصرف الصحي، وهي أمور لا غنى عنها للبقاء وتشكّل ركيزة أساسية للكرامة الإنسانية، وذلك بما يتماشى مع الالتزامات القانونية المترتبة على السلطات الإسرائيلية والدول الأخرى.

تدعو أطباء بلا حدود السلطات الإسرائيلية إلى أن ترفع فورًا القيود المفروضة على الوصول إلى قطاع غزة والتنقّل داخله؛ وأن تتوقف عن عرقلة دخول إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وأن تحترم البنية التحتية والخدمات المدنية بصفتها محمية بالقانون؛ وأن تلتزم بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني؛ وأن توقف تهجيرها القسري للفلسطينيين.

تدعو أطباء بلا حدود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام القانون الدولي، وتسخير كل ما لديها من تأثير اقتصادي وأمني وقانوني لضمان استعادة قدرات الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في غزة وحمايتها؛ والمطالبة بزيادة سريعة ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ في مجال المياه والصرف الصحي في مختلف أنحاء غزة، عبر الآليات المعتمدة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية؛ وزيادة التمويل المرن والمستدام لتلبية الاحتياجات العاجلة في هذا المجال ودعم جهود التعافي وإعادة الإعمار على المدى الأطول.

يُعدّ الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي الآمنة والحد الأدنى من النظافة أمرًا جوهريًا في الحياة. أدّى الحرمان المستمر من هذه المقوّمات الأساسية إلى معاناة كان بالإمكان تفاديها، طالت السكان بأكملهم. يأتي ذلك في سياق تاريخي من الاحتلال والاستعمار والحصار والتهجير القسري للفلسطينيين؛ والتطهير العرقي في الضفة الغربية؛ وإبادة جماعية موثّقة بحق السكان في غزة. ثمة حاجة إلى تحرّك فوري ومستدام لضمان حصول السكان في غزة على المياه وخدمات الصرف الصحي ومستلزمات النظافة، وعدم السماح بمواصلة تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم.

©Nour Alsaqqa/MSF